التوسع بين الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي / دراسة دلالية

Expansion between truth and metaphor in the Prophet's hadith / a semantic study

م.د. عمر حسن رشيد الجبوري

Instr. Dr. Omar Hassan Rashid Al-Juboury

كلية الإمام الأعظم الجامعة / قسم أصول الدين– بغداد

Omeraljobori33@gmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار جزء من بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم، إذ سلط هذا البحثُ الضوء على ظاهرة دلالية، وهي ظاهرة التوسع بين الحقيقة والمجاز، فالتوسع ليس في دلالة لفظة مفردة، وليس في إعرابها أو بنيتها الصرفية فحسب، إنما التوسع يشمل حتى الدلالة بين الحقيقة والمجاز، لما لهذا الباب من دور في توليد المعاني التي يحتملها السياق.

فقد ترد لفظة أو عبارة تحتمل الحقيقة والمجاز، والسياق يحتملهما على سبيل التوسع، فتكون البلاغة سبب في توليد معانٍ دلالية جديدة، وكل ذلك من مظاهر جوامع الكلم التي هي تقليل الألفاظ وتكثير المعاني.

الكلمات المفتاحية: التوسع، الحقيقة، المجاز.

Abstract

This research aims to show part of the eloquence of the Prophet, may God bless him and grant him peace, as this research shed light on a semantic phenomenon, which is the phenomenon of expansion between truth and metaphor. The expansion is not in the indication of a single word, and not only in its parsing or morphological structure, but rather the expansion includes even the truth and metaphor, because this section has a role in generating meanings that the context bears.

A word or phrase may occur that carries truth and metaphor, and the context necessitates them by way of expansion, so rhetoric is a reason for generating new semantic meanings, and all of this is one of the manifestations of the universality of speech, which is the reduction of words and the multiplication of meanings.

Keywords: expansion, truth, metaphor.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد خصّ الله نبيه الكريم ﷺ بخصائص عظيمة، وأيده بمعجزات يقف المعاند أمامها مستسلمًا منبهرًا، ومن معجزاته القرآن الكريم المعجزة الخالدة، ومع ما حبا الله نبيّه (صلى الله عليه وسلم) بهذه المعجزة فقد أكرمه وخصّه بالفصاحة والبيان، فكان أكثر البشر بيانًا، وأفصحهم لسانًا، وكيف لا يكون أفصح الخلق وقد نزل عليه أبلغ كتاب؟ وهو كتاب ربنا سبحانه.

ولطالما وقف أهل اللغة وأئمتها متذوقين للبيان النبوي، وقد عبروا عن إعجابهم بهذه البلاغة الربانية التي صدرت عمن لا ينطق عن الهوى، ومن ذلك مثلا قول القاضي عياض: (وأما فصاحة اللسان، وبلاغة القول، فقد كان صلى الله عليه وسلم من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل، سلاسة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم، وخص ببدائع الحكم، وعلم ألسنة العرب، فكان يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويباريها في منزع بلاغتها، حتى كان كثير من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه، وتفسير قوله)[1].

وحينما كنت أعد أطروحتي للدكتوراه في التعبير النبوي وأتذوق العلل التعبيرية في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) وهي ألذ لمتذوقها من جنى النحل في الفم، درست في الفصل الثاني منها التوسع، وقد درست في ذلك التوسع في اللفظة، والتوسع

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى :١/ ١٦٧.

في الإعراب، والتوسع في الصيغة الصرفية، والتوسع في الرواية، وأنا أُقلب في شروح الحديث النبوي وقفت على أمثلة نبوية تندرج تحت التوسع بين الحقيقة والمجاز، إذ قد ترد العبارة النبوية، محتملة للحقيقة والمجاز، وكلا المعنيين يحتملهما السياق على سبيل التوسع في الدلالة، وبعد طول النظر في شروح الحديث والوقوف على مثل هذه الظاهرة، صار في جعبتي مواضع من هذا النوع تصلح للبحث في جزء من جمال الأسلوب النبوي، فصارت البحث تحت عنون (التوسع في بين الحقيقة والمحاز في الحديث النبوي/ دراسة دلالية).

وتكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على دور الحقيقة والمجاز في توليد المعاني في الحديث النبوي، وأن ذلك ظاهرة موجودة في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) وأن كلَّ معنى من تلك المعاني قد يكون مقصودًا، إذ إنه لا يخالف السياق، ولا ينافي نصوص الوحيين والشرع، فوجه المجاز له ما يؤيده، من نصوص القرآن والحديث والشعر، ووجه الحقيقة له ما يؤيده كذلك.

فوقع البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتختمهما خاتمة البحث، فالمبحث الأول جاء في توضيح مفهومي (التوسع والمجاز) ثم التطرق إلى العلاقة بين الدلالة والمجاز.

أما المبحث الثاني فجاء في (التوسع بين الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي / أمثلة تطبيقية)، وقد سلطت فيه الضوء على الأمثلة النبوية التي تندرج تحت التوسع بين الحقيقة والمجاز.

هذا واللهَ أسألُ أن يكتب لي التوفيق والسداد، وأن يجعل ذلك في صحائف أعمالنا يوم العرض عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول (التوسع والمجاز)

١ - التَّوَسُّع:

لغة: التَّوَسُّع ضد الضِّيْق، قال ابن فارس: (الواو والسين والعين: كلمة تدل على خلاف الضيق والعُسْر)[١]، وقال الجوهريّ :(«التَّوْسِيعُ» خلاف التَّضْيِيقِ تقول: «وَسَّع» الشيء «فَاتَّسَعَ» واستوسع، أي صار واسِعاً))[٢]، يقال: (وَسِعَ المكان وغيره سَعَةً واتَّسَعَ وتَوَسَّع واسْتَوْسَع... ولي في هذا المكان متَّسَع، وأَوْسَعت الموضع: وجدته واسعاً، يقال: « أَوْسَعْت فابنِ»، وفرس وساعٌ ووسيعٌ: واسع الخطو، وقد وَسِع وَسَاعَة، ووَسِع الرجل المكان، ووَسِعَه المكان)[٣].

اصطلاحا: أشار العلماء علماء العربية القدامى إلى مفهوم التوسع في المعنى، غير أنهم لم يضعوا له تعريفا مانعا جامعا، ولم يثبت عندهم كمصطلح يدل على مفهوم معين، ومن ذلك ما ذكره ابن جني بقوله: (باب في اللفظ يرد محتملًا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه: أيجازان جميعًا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يمتنع «مع ذلك» أن يكون الآخر مرادًا وقولًا)[٤]، فيقرّر ابن جني في هذا النصّ أن اللفظ قد يرد محتملا لأمرين، وأن الأمرين كليهما مرادان، وهذا غير ممتنع في اللغة، ثم ضرب لهذا مثلا بقول الشاعر:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهياً[٥]

(١) معجم مقاييس اللغة:٦/ ١٠٩، مادة (وسِع).
(٢) الصحاح:٣/ ١٢٩٨، مادَّة (وَسْعَ).
(٣) أساس البلاغة:٢/ ٣٣٣.
(٤) الخصائص:٢/ ٤٩٠.
(٥) هذا الشطر الثاني من بيت لسحيم عبد بني الحسحاس، والشطر الذي قبله: (عميرةَ وَدِّعْ إنْ

فـ «ناهيا» يحتمل أن يكون اسم فاعل، ويحتمل أن يكون مصدرا، كالفالج والباطل[1]، وذكر ابن جني عبارة «التوسع في المعنى» في سياق كلامه عن ضعف جريان المصادر أوصافا فقال: (لم يسمع عنهم: مررت بالرجل العلاء لضعف جريان المصادر أوصافًا في القياس، فمن هنا جفا ذلك في اللفظ وإن كان قد يجوز تخيله على ضرب من التوسع في المعنى)[2].

وذكر المُحْدَثون التَّوَسُّع بتوصيف «دقيق»، ومن أشهر من ذكره الطاهر بن عاشور، فعقد المقدمة التاسعة من تفسيره بعنوان: (في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها)، ثم قال في هذه المقدمة: (فالقرآن من جانب إعجازه يكون أكثر معاني من المعاني المعتادة التي يودعها البلغاء في كلامهم، وهو لكونه كتاب تشريع وتأديب وتعليم كان حقيقا بأن يودع فيه من المعاني والمقاصد أكثر ما تحتمله الألفاظ، في أقل ما يمكن من المقدار، بحسب ما تسمح به اللغة الوارد هو بها التي هي أسمح اللغات بهذه الاعتبارات؛ ليحصل تمام المقصود من الإرشاد الذي جاء لأجله في جميع نواحي الهدى...)[3]، والدكتور فاضل السامرائي، بقوله: (قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى وهذا ظاهر في اللغة غير مستنكر)[4].

تَجَهّزَتَ غازياً)، ديوانه: ١٦.

(١) ينظر: الخصائص:٢/ ٤٩٠- ٤٩١.

(٢) سر صناعة الإعراب:٢/ ٤٢.

(٣) التحرير والتنوير:١/ ٩٣.

(٤) الجملة العربية والمعنى: ١٦٣.

فالعربية تملك من المرونة والتحول في الصيغ والتراكيب وتوليد المعاني ما يجعها تصل حدّ الأعجاز، فترد في اللغة لفظة أو عبارة محتملة لأكثر من معنى، وذلك من خلال أساليب تعبيرية معينة، ما تجعل المتأمل متعجّبًا ومؤمنًا بأن الله اختيار الله لهذه اللغة لتكون لغة كتابه وخاتم أنبيائه لم يكن عبثًا[١].

٢ - المجاز:

لغة: جاءت لفظة المجاز في اللغة بمعنى المجاوزة والقطع، جاء في لسان العرب: (جُزْتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ جَوْزاً وجُؤُوزاً وجَوازاً ومَجازاً وجازَ بِهِ وجاوَزه جِوازاً وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وأَجازَه: خَلَّفه وَقَطَعَهُ)[٢].

اصطلاحًا: (هو اللّفظ المستعمل في غير ما وُضِع له في اصطلاح التخاطب، على وجْهٍ يصِحُّ مع قرينة عدم إرادة مَا وُضِع له)[٣].

فالرابط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، أن المعنى المجازي تجاوز المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ، كما أن الذي جاز الموضع بمعنى قطعه وتجاوزه.

فإذا كانت العلاقة القائمة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي علاقة «المشابهة» فهو «الاستعارة، فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة، مثاله: استعمال لفظة «أسد» للدلالة على الرجل الشجاع[٤].

أما إذا كانت العلاقة غير المشابهة سُمّي بالمجاز «المرسل»، وللمجاز المرسل عدة علاقات، كعلاقة الجزئية والكلية، أو علاقة السبب والمسبب، أو علاقة اعتبار ما كان

(١) ينظر: ظاهرة التوسع في المعنى في اللغة العربية - دراسة لنماذج قرآنية: ١٥٣.
(٢) لسان العرب، مادة (جوز): ٥/ ٣٢٦.
(٣) البلاغة العربية: ٢/ ١٢٨ ، وينظر: تحقيق الفوائد الغياثية: ٢/ ٦٨٠.
(٤) ينظر: توضيح التلخيص في علم البلاغة: ٢٣٨، والبلاغة العربية: ٢/ ١٢٨ .

أو ما يكون، أو علاقة المَحَلّ أو الآلة، مثال ذلك: (أمطرتِ السماءُ عُشبًا)، أي: مطرًا يسبب العشب[1].

ومن المجاز المرسل: المجاز المرسل بالإسناد، الذي يسمى بالمجاز العقلي (وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الظاهر من حال المتكلم، لملابسة بين ما هو له في الواقع وبين ما أسند له، من قرينة صارفة عن أن يكون الإِسناد إلى ما هو له)[2]، مثاله: (بنى فلانٌ بيتًا)، إذ هو لم يبنه بنفسه، وإنما اتخذ الوسائل لبنائه.

وقريب من المجاز «الكناية»، إذ هي: (اللّفظ المستعمل فيما وضِع له في اصطلاح التخاطب للدّلالة به على معنىً آخر لازم له، أو مصاحبٍ له، أو يُشار به عادةً إليه، لما بينهما من الملابسة بوجهٍ من الوجوه)[3]، مثاله: الكناية عن طول قامة الرجل بطول نجادِ السيف.

الدلالة والمجاز: لمّا كان هذا البحث قائما على دراسة التوسع بين الحقيقة والمجاز، أي: إنه بحث مشترك بين الحقل الدلالي والحقل البلاغي، كان لا بد من بيان العلاقة القائمة بين هذين العلمين، ومما لا شك أن البلاغة ميدانٌ من ميادين الدلالة، إذ إنها تعنى بالمعاني المتولدة من المفردات والتركيب، وتعنى بالقواعد والضوابط التي تحكم المعنى الأصلي والمعاني الكامنة وراء فنون البيان والمعاني والبديع، وكل ذلك من مباحث علم الدلالة.

ويعدّ المجاز من أكثر الطرق التي تساعد في تولد دلالة الألفاظ، إذ يعمل المجاز على نقل الكلمة من دلالته المعجمية إلى دلالاتٍ أخرى، وهو وسيلة من وسائل النمو

(١) ينظر: توضيح التلخيص في علم البلاغة: ٢٣٧ – ٢٣٨، والبلاغة العربية: ٢/ ١٢٨ .
(٢) البلاغة العربية: ٢/ ١٢٨ .
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٧ .

اللغوي، (وإذا كانت الحقيقة أصل في الاستعمال اللغوي، فإن المجاز خروج عن هذا الأصل، وانتقال في دلالة الكلمة المعينة من مساحة دلالية معينة إلى مساحات أخرى بقصد، لعلاقة بين الدلالتين..)[1].

إذن يعد المجاز (مبحثًا خصبا لعلم الدلالة، إذ تتجلى فيه مرونة النظام اللغوي وانفتاحه على كل تغير للمعنى، وهو يؤكد من جانب آخر على مطاوعة اللغة لأساليب التعبير التي يفرضها الموقف، ويتم في صلب النظام اللغوي استحداث أنظمة إبلاغية جديدة تحافظ على نقل الرسالة الإبلاغية، وهي غاية ما يرمي إليه النظام أي نظام لغوي)[2].

وأول ما يثير انتباه المتأمل في أسرار اللغة ودقائقها أن للمجاز الدور الأكبر في حياة اللغة، والمقصود بحياة اللغة: جانبها الوظيفي الأول دون القصد إلى مرتبتها الفنية وتسخيرها الإبداعي، فاستعمال اللغة يقتضي تصريفًا مزدوجًا للألفاظ بين الوضع الحقيقي والوضع المجازي الذي يعد دلالة بالوضع الطارئ، وكل ذلك يجعل اللغة تملك رصيدًا غير متناهٍ في دلالته، بسبب حركة المد والجزر الواقعة بين حقولها الدلالية[3].

المبحث الثاني
(التوسع بين الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي / أمثلة تطبيقية)

١ – عن أَنَسَ بْنَ مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى خَيْبَرَ أَخْدُمُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَاجِعًا وَبَدَا لَهُ أُحُدٌ، قَالَ:

(١) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: ٢٢٣ – ٢٢٤.
(٢) علم الدلالة ، لمنقور عبد الجليل: ٧٥.
(٣) ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية: ٩٦.

(هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ)[1].

للشراح قولان[2] في هذا الحديث:

الأول: إنه محمول على الحقيقة، ولا ما نع من ذلك، فقد أخبر الله في كتابه الكريم أن كل ما في الكون يسبح بحمد الله، قال تعالى: ((تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا)) [الإسراء: ٤٤]، بل أخبر ربنا سبحانه أن الحجر يهبط من خشية الله، قال تعالى: ((ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)) [البقرة: ٧٤].

الثاني: إنه يحمل على المجاز، أي: يحبنا أهله، وهم الأنصار، ونحبهم، وهذا مثل قوله تعالى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)) [يوسف: ٨٢]، وقيل هو على تقدير: (نحن نحبه ونستبشر برؤيته، فلو كان هو ممن يعقل لأحبنا على سبيل مطابقة الكلام ومجانسة الألفاظ)[3].

بل أخبر النبي ﷺ أن حجرا كان يسلم عليه قبل البعثة، فقال: (إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ)[4]، فإذا تقرر هذا فلا عجب أن

(١) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الخدمة في الغزو: ٤/ ٣٥، برقم: (٢٨٨٩)، ومسلم في كتاب الحج، باب فضل المدينة: ٢/ ٩٩٣، برقم: ٤٦٢ .

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لان بطال: ٣/ ٥٢٨، وشرح المشكاة للطيبي: ٦/ ٢٠٢٦، وكوثَر المَعاني الدَّرَاري: ١٢/ ٤١٨.

(٣) إكمال المَعلم: ٤/ ٤٨٥ .

(٤) أخرجه مسلم، كتب الفضائل، باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم وتسلم الحجر عليه قبل النبوة، ٤/ ١٧٨٢، برقم: (٢٢٧٧).

يصدر الحب من جبل أحد إلى النبي ﷺ.

ومع أن المعنيين لا يتعارضان مع السياق، ولا يمنع مانع من إرادتهما، إلا أن الحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز؛ لأن له شواهدًا من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، قال الطيبي في ترجيح الحمل على الحقيقة في هذا الحديث: (هذا هو المختار الذي لا محيد عنه)[1].

٢ - عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذْكَرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ)[2].

ومعنى الاستحلال: (هو أن تسمية الله تمنعه عن الطعام، كما أن التحريم يمنع المؤمن عن تناول ما حرم عليه، والاستحلال استنزال الشيء المحرم محل الحلال وهو في الأصل مستعار من حل العقدة)[3].

هناك توجيهان[4] لمعنى «استحلال الشيطان» للطعام، هما:

الأول - إنه محمول على الحقيقة: ولا مانع من ذلك، إذ وردت آثار كثير في هذا الباب، وقد يكون له طعام خاص به من الأنجاس والأقذار، ويشارك بني آدم فيما دلت عليه الآثار من الروائح والطعام والأرواث، وما لم يذكر اسم الله عليه وبات غير مغطى، وما أُكل بالشمال.

(١) شرح المشكاة للطيبي: ٦/ ٢٠٢٦.

(٢) رواه مسلم، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما: ٣/ ١٥٩٧، برقم: (٢٠١٧).

(٣) شرح المشكاة للطيبي: ٩/ ٢٨٣٨.

(٤) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٦/ ٤٨٤، وشرح المشكاة للطيبي: ٩ / ٢٨٣٨.

الثاني – إنه محمول على المجاز: ومعنى «يستحل الشيطان» أي: يزينه في نظر الآكلين ويغرس الشر فيهم، ليبعدهم عن متابعة النبي ﷺ وامتثال أمره، وليحرمَهم من البركة.

ورجح الدكتور موسى شاهين الحمل على المجاز فقال: (وهذا ما أميل إليه، لأن التخويف بأكله من الطعام لا يخيف، لقلة ما يأكل، ولأنه متمكن من ذلك الطعام منذ إعداده وغرفه)[1].

ورجح النووي رحمه الله القول الأول فقال: (الصواب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محمولة على ظواهرها وأن الشيطان يأكل حقيقة، إذ العقل لا يحيله، والشرع لم ينكره بل أثبته فوجب قبوله واعتقاده والله أعلم)[2]، وذكر القاضي عياض أن هذا قول الأكثر من أصحاب الحديث والفقهاء[3].

٣ – عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ)[4].

لشرّاح الحديث قولان في عبارة «اشتكت النار إلى ربها»[5]، هما:

الأول – إنها محمولة على الحقيقة، وأنها تنطق كما صرّح بذلك القرآن الكريم، فقال

---

(١) فتح المنعم: ٨/ ١٩٨ .

(٢) شرح النووي على مسلم: ١٣/ ١٩٠ .

(٣) ينظر: إكمال المعلم: ٦/ ٤٨٤ .

(٤) رواه البخاري في صحيه، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة: ٤/ ١٢٠، برقم: (٣٢٦٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ لِمَنْ يَمْضِي إِلَى جَمَاعَةٍ، وَيَنَالُهُ الْحَرُّ فِي طَرِيقِهِ: ١/ ٤٣١، برقم: (٦١٧).

(٥) منحة الباري: ٢/ ٢٥٥.

تعالى: ((يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ))[ق:٣٠]، وقال أيضًا: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيظِ كُلَّمَآ أُلقِيَ فِيهَا فَوج سَأَلَهُم خَزَنَتُهَآ أَلَم يَأتِكُم نَذِير))[الملك: ٨]، فأنطق الله النار كما أنطق الجلود، قال تعالى: ((وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ))[فصلت:٢١].

الثاني – إن اشتكاء النار مجاز عن غليانها وازدحام أجزائها، بحيث يضيق عنها مكانها، فيسعى كل جزء منها في إفناء الجزء الآخر، قال الشيخ زكريا الأنصاري: (فشكواها مجازٌ عن غليانها، وأكل بعضها بعضًا مجاز عن ازدحام أجزائها، وبنفسها مجازٌ عن خروج ما يبرز منها)[١].

غير أن المتأمل في هذه المسألة فسيجد أن الحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز؛ لأن نصوص القرآن الكريم دالة على نطق النار، وهذا ليس بعزيز على الله، فإنه يفعل ما شاء ويحكم ما يريد، قال الشيخ النووي في ترجيح الحمل على الحقيقة: (والأول أظهر قلت والصواب الأول؛ لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته فوجب الحكم بأنه على ظاهره والله أعلم وأعلم)[٢]، وقال الكوراني مرجحًا الحقيقة على المجاز: (فأيُّ وجه لصرف الكلام عن الحقيقة والمعنى الجزْل الدال على كمال القدرة إلى تلفيق التأويلات الركيكة؟! وإنما يصرف الكلام عن ظاهره إذا لم يستقم، أو كان في الصرف نكتةٌ)[٣].

ومع أن الحمل على الحقيقة أولى فإن السياق لا يعارض الحمل على المجاز على سبيل التوسع.

---

(١) ينظر: إكمال المعلم: ٢/ ٥٨٣، وشرح المشكاة للطيبي: ٣/ ٨٨٣، والكوثر الجاري: ٢/ ٢١٢ .

(٢) شرح النووي: ٥/ ١٢٠.

(٣) الكوثر الجاري: ٢/ ٢١٢.

٤ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ)[١].

تحتمل عبارة «فإن الشيطان يبيت على خيشومه» معنيان[٢]:

الأول – الحمل على الحقيقة؛ لأن الأنف أحد منافذ الجسم الموصلة إلى القلب، والذي يقوي هذا قول النبي ﷺ : (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُمْسِكْ بِيَدِهِ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ)[٣].

الثاني – الحمل على المجاز، فإن ما ينعقد على الخياشيم من الرطوبة والغبار قذارة توافق الشيطان، وهي منه، ومن عادة العرب أنهم ينسبون كل ما يستقذر إلى الشيطان، ومن ذلك قوله تعالى: ((طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ)) [الصافات: ٦٥]، يحتمل أن يكون ذلك عبارة عن تكسيله عن القيام إلى الصلاة.

وسياق الحديث لا يعارض المعنيين، فالحمل على الحقيقة له شواهد، والحمل على المجاز معنى تقويه شواهد أخرى كما مرَّ .

٥ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ – أَوِ الْمُؤْمِنُ – فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ – أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ –، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ –، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ – أَوْ

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده: ٤/ ١٢٦، برقم (٣٢٩٥)، مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الْإِيتَارِ فِي الِاسْتِنْثَارِ وَالِاسْتِجْمَارِ: ١/ ٢١٢، برقم: (٢٣٨).

(٢) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم:٢/ ٣٢، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:١/ ٤٨٣، والتنوير شرح الجامع الصغير: ١/ ٥٦١.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب : ٤/ ٢٢٩٣، برقم: (٢٩٩٥).

مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ))[1].

للشرّاح رأيان في خروج الخطايا:

الأول - الحمل على الحقيقة، لأن الخطايا تؤثر في الباطن والظاهر، والطهارة تزيله، سواء أكانت الطهارة معنوية كالاستغفار والحسنات، أو حسية كالوضوء، ويقوي هذا القول حديث النبي ﷺ: (إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ ((كَلَّا بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) [المطففين:١٤])[2]، والحديث: (الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من الجنة وكان أشد بياضًا من الثلج، وإنما سودته خطايا المشركين)[3]، فإذا كانت الخطايا لها أثر في الحجر، فتأثيرها في البشر من باب الأولى والأحرى، فعلى هذا القول إما أن يُقدر خروج أثر الخطايا، وإما أن يقدر خروج الخطيئة نفسها على أنها جسم لا عرض[4].

الثاني - الحمل على المجاز، فخروج الخطايا مجاز عن غفرانِ الذنوب؛ لأنها ليست بأجسام، ولا هي كامنةٌ في الجسم لكي تخرج[5].

والسِّياق يحتمل المعنيين؛ لأن خروج الخطايا أو آثارها تؤدي بالنتيجة تؤدي إلى غفران الذنوب ومحوها، فجاءت العبارة النبوية محتملة للمعنيين على سبيل التوسع في

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء : ١/ ٢١٥، برقم: (٢٤٤).

(٢) رواه الترمذي في سننه، أبوبا تفسير القرآن، باب ومن سورة ويل للمطففين: ٥/ ٢٩١، برقم (٣٣٣٤)، وقال حديث حسن صحيح.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب المناسك، باب ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْحَجَرَ إِنَّمَا سَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ خَطَايَا الْمُسْلِمِينَ: ٢/ ١٢٩٣، برقم: (٢٧٣٤).

(٤) ينظر: إكمال المعلم: ٢/ ٤١، وقوت المغتذي: ١/ ٣١ - ٣٣.

(٥) ينظر: إكمال المعلم: ٢/ ٤١، وفتح المنعم: ٢/ ١٤١.

المعنى.

٦ - عن هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - أَوْ: لاَ يَخْشَى أَحَدُكُمْ - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ، أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ)[١].

لشراح الحديث رأيان في عبارة « أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ»، هما:

الأول - الحمل على الحقيقة، ونصّ الخطابيّ على جواز وقوع المسخ والخسف في هذه الأمة كما كان في الأمم السابقة[٢].

الثاني - الحمل على المجاز، فليس المقصود هنا بالحماية صورةً، وإنما المقصود البَلَه؛ لأن الحمار أشد البهائم بلهًا، ولا حماريَّةَ أعظمُ من ترك الاقتداء، وعدم متابعة الإمام، ويقوي هذا قول النبي (ﷺ): (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ لَيَخْطِفَنَّ اللهُ أَبْصَارَهُمْ)[٣]، وليس المقصود بذهاب الأبصار العَمَى، إنّما المقصود ذهاب فائدتها[٤]، وهذا مثل قوله تعالى: ((مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)) [الجمعة: ٥]، وهذا الوعيد (عكس حكم الصلاة ومعنى الإمامة والتقديم والاقتداء، وصير نفسه بذاته إمامًا جاء بغاية المناقضة والمضادة التي لا يفعلها إلا المنتهى في الجهالة كالحمار، فيخشى أن الله يقلبه في الصورة التي اتصف بمعناها)[٥].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام: ١/ ١٤٠، برقم (٦٩١)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: ١/ ٣٢٠، برقم: (٤٢٧).

(٢) ينظر: أعلام الحديث: ٣/ ٢٠٩٨، وإرشاد الساري: ٢/ ٥٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند، مسند أبي هريرة: ١٤/ ٤٠٢، برقم: (٨٨٠٣).

(٤) ينظر: المسالك في شرح مُوَطَّأ مالك:٢/ ٣٩٩،

(٥) إكمال المعلم: ٢/ ٣٤١.

ورجح الكوراني الحمل على الحقيقة، فقال: (محمول على الحقيقة لأنه أمر ممكن ولا نص بخلافه حتى يؤول ويصرف عن ظاهره، وأيضًا لو كان الغرض البلادة والجهل لم يكن لقوله: «أو لا يخشى أحدكم أن يجعل الله رأسه رأس حمار» وجه لأن البلادة حاصلة في الحال)[1].

وقد يقول قائل: إن الحمل على المجاز أولى؛ لأن تحويل مَن رفع رأسه قبل الإمام إلى رأس حمار لم يقع مع كثرة من يرفعون رأسهم قبل الإمام، والجواب على ذلك أنه (ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولابد، وإنما يدل على كون فاعله متعرضا، وكون فعله ممكناً لأن يقع عنه ذلك الوعيد، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء)[2].

وعلى الرغم من رجحان وجه الحقيقة على المجاز إلا أن المعنيان محتَملان، ولا يوجد ما يعارضهما أو يعارض أحدهما.

٧ – عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ المَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ)[3].

في هذا الحديث توجيهان[4]:

الأول – الحمل على الحقيقة، والمعنى: أن الموضع الذي بين المنبر وبين القبر الشريف

(١) الكوثر الجاري: ٢/ ٣٣٥.

(٢) كوثر المعاني الدراري: ٩/ ٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر: ٢/ ٦١، برقم (١١٥٩)، ومسلم، كتاب الحج، بَابُ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ: ٢/ ١٠١٠، برقم (١٣٩٠).

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤/ ٥٥٧، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٢/ ٥٧٨، والكوثر الجاري: ٣/ ٢٤٠.

يكون يوم القيامة روضة من رياض الجنة، ويؤيد هذا قوله تعالى: ((وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)) [الزمر:٧٤]، فدلت الآية الكريمة أن الجنة تكون في الأرض يوم القيامة.

الثاني – الحمل على المجاز، والمعنى: أن مَن صلّى في هذا الموضع استحق يوم القيامة روضة من رياض الجنة، والذي يقوي هذا قول النبي ﷺ: («إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الجَنَّةِ فَارْتَعُوا» قَالُوا: وَمَا رِيَاضُ الجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ»)[1]؛ لأن حلق الذكر والعلم مؤدية إلى الجنة، ويكون هذا ندب وحثّ على زيادة قبر النبي ﷺ والصلاة في مسجده، ويؤيد هذا المعنى قوله ﷺ: (صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ)[2].

وعلى كل حال فالوجهان المحتملان يدلان على فضل هذه البقة الشريفة، وأن من صلّى فيها وقام لله بإخلاص فإنه قد قام بعمل مُوصِل إلى الجنة.

٨ – عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ)[3].

لشرّاح الحديث وجهان[4] في توجيه عبارة «فُتحت أبواب الجنة»، هما:

الأول – الحمل على الحقيقة، وأن أبواب الجنة تُفتح في شهر رمضان، لما لهذا الشهر

(١) رواه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات: ٥/ ٤١٣، برقم: (٣٥١٠)، وقال حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مكة والمدينة: ٢/ ٦٠، برقم: (١١٩٠)، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة: ٢/ ١٠١٢، برقم (١٣٩٤).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجوده: ٤/ ١٢٣، برقم (٣٢٧٧)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان: ٢/ ٧٥٨، برقم (١٠٧٩).

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤/ ٢٠، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٣/ ٥٧.

من الفضل.

الثاني – الحمل على المجاز، المراد بفتح أبواب الجنة: ما فتح الله عَلَى عباده في شهر رمضان من الأعمال الموصلة إلى الجنة من الصيام والقيام والتلاوة والصدقات، وأن طريق الجنة في رمضان سهل، والأعمال فيه أرجى للقبول، وكذلك أبواب النار تغلق بما قطع عنهم من المعاصي وترك الأعمال الموصلة إلى النار، ولقلة ما يؤاخذ الله عباده على المعاصي، لتحصل البركة في هذا الشهر، فيهب الله المسيء للمحسن، ويعفو عن السيئات، وهذا هو معنى غلق أبوب النهار.

ورجح الطيبي المجاز فقال: (فإن قيل: ما منعكم أن تحملوا علي ظاهر المعنى، قلنا: لأنه ذكر على سبيل المنِّ علي الصوَّام، وإتمام النعمة عليهم فيما أمروا به وندبوا إليه، حتى صار الجِنَانُ في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت، ونعيمها أبيحت، والنيران كأن أبوابها أُغلقت، وأنكالها عطلت، وإذا ذهبنا فيه إلي الظاهر لم تقع المنة موقعها، ويخلو من الفائدة، لأن الإنسان ما دام في هذه الدار، فإنه غير ميسر لدخول إحدى الدارين)[1].

وعلى الرغم من أن وجه المجاز هنا أعظم وأوضح في بيان عظم فضل الله وسعة رحمته على عباده في شهر رمضان، إلا أن السياق يبقى محتملًا للمعنيين على سبيل التوسع، قال ابن العربي: (ويجوز أن تجتمع الحقيقة والمجاز في هذه الأوجه كلها فتكون مرادة بالحديث موجودة فيه)[2].

٩ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلاَةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ)[3].

(١) شرح المشكاة للطيبي: ٥/ ١٥٧٢ – ١٥٧٣.

(٢) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ٢٨١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر: ١/ ١١٣، برقم

للشراح وجهان[1] في عبارة «فيح جهنم»، هما:

الأول – الحمل على الحقيقة، فوهج الحر في الصيف على الأرض من فيح جهنم حقيقة، ويؤيد هذا قول النبي ﷺ: (اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ)[2]، فالإذن لها بنفس في الشتاء ونفس في الصيف دليل على أن شدة الحر في الصيف من فيح جهنم حقيقة.

الثاني – الحمل على المجاز، أي: الحر الشديد في الصيف كأنه جهنم، فاحذروا ضرره، لهذا قال ﷺ (فأبردوا في الصلاة)، قال الخطابي: (وفيح جهنم: سطوع حرها، وارتفاع لهيبها، وقد يحتمل أن يكون أراد به المثل، فشبه بحر جهنم، يحذرهم أداة وضرره. يقول: كما تحذرون فيح جهنم، فاحذروا حر الظهيرة وأذاها)[3].

وعلى الرغم من أن لكل قول وجه مُتَقَبّل، وأن السياق لا يعارض المعنيين، إلا أن الأول أقوى حجة، وأقرب إلى سياق الحديث، قال القاضي عياض: (وكلا الوجهين ظاهر، والأول أظهر وحمله على الحقيقة أولى)[4]، وقال القسطلّاني: (والأوّل أولى لا سيما والنار عندنا مخلوقة فإذا تنفست في الصيف للإذن لها قوّى لهب نفسها حرّ الشمس)[5].

١٠ – عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المَسْجِدِ وَعِنْدَهُ أَزْوَاجُهُ

---

(٥٣٦)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر: ١/ ٤٣٠، برقم (٦٥١).

(١) ينظر: معالم السنن: ١/ ١٢٩، وإكمال المعلم: ٢/ ٥٨٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أعلام الحديث: ٢/ ١٤٩٥.

(٤) إكمال المعلم: ٢/ ٥٨٣.

(٥) إرشاد الساري: ١/ ٤٨٦.

فَرُحْنَ، فَقَالَ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ لاَ تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصَرِفَ مَعَكِ، وَكَانَ بَيْتُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا، فَلَقِيَهُ رَجُلاَنِ مِنَ الأَنْصَارِ فَنَظَرَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَجَازَا، وَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَعَالَيَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيّ)»، قَالاَ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُلْقِيَ فِي أَنْفُسِكُمَا شَيْئًا)[1].

في هذا الحديث توجيهان[2]:

الأول – الحمل على الحقيقة، فالله قادر على خلق أجسامٍ لطيفة تلج بواطن ابن آدم، وتسري في بدنه سريان الدم.

الثاني – مجاز عن وسوسة الشيطان وإغوائه، فكما أن الإنسان لا يفارق دمه، كذلك الشيطان لا يترك الوسوسة.

وكلا الأمرين ظاهرين، فسواء أكان الشيطان قادرًا على ولوج بواطن ابن آدم، أم لم يكن قادرًا، فهو ملازم للوسوسة كما أن الدم ملازم للإنسان.

١١ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلاَثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، فَارْقُدْ فَإِنِ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلاَنَ)[3].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه: ٣/ ٥٠، برقم (٢٠٣٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب بَيَانِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ رُئِيَ خَالِيًا بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ مَحْرَمًا لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ فُلاَنَةُ لِيَدْفَعَ ظَنَّ السُّوءِ بِهِ: ٤/ ١٧١٢، برقم (٢١٧٤).

(٢) ينظر: إكمال المعلم: ٧/ ٦٥، وشرح المشكاة للطيبي: ٢/ ٥٢١.

(٣) رواه البخاري في صحيه، كتاب التهجد، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصلِّ بالليل: ٢/ ٥٢، برقم (١١٤٢)، مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى

في عبارة «يعقد الشيطان» وجهان[1]:

الأول – الحقيقة، فكما يعقد الساحر سحره، كذلك يعقد الشيطان قافية الرأس، قال النووي: (وقيل يحتمل أن يكون فعلا يفعله كفعل النفاثات في العقد وقيل هو من عقد القلب وتصميمه فكأنه يوسوس في نفسه ويحدثه بأن عليك ليلا طويلا فتأخر عن القيام)[2].

الثاني – المجاز، فالشيطان يفعل بالنائم كما يفعل الساحر بالمسحور، وهو مجاز عن تثبيط الشيطان وتكسيله لابن آدم.

وسياق الحديث لا يعارض المعنيين، فلا مانع يمنع من إرادة المعنيين على سبيل التوسع، فالشيطان يوسوس لابن آدم لتثبيطه عن القيام للصلاة، وقد يكون جزء من وسوسته أن يعقد عقدًا كما يعقد الساحر.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الجميلة في ربوع حديث نبينا ﷺ آن لي أن أرسو على الشاطئ بصحبة ما قطفته من البستان النبوي، وهي على النحو الآتي:

١. من طرق توليد المعنى للألفاظ والعبارات في الحديث النبوي هي التوسع بين الحقيقة والمجاز.

٢. من الخصائص النبوية (جوامع الكلم) وهي المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، وهذا النوع من التوسع يندرج تحت هذه الخصيصة النبوية؛ لأن العبارة النبوية محتملة لمعنيين

أصبح: ١/ ٥٣٨، برقم (٧٧٦).

(١) ينظر: إكمال المعلم: ٣/ ١٤١، وشرح النووي: ٦/ ٦٥ – ٦٦، والتوضيح: ٩/ ٨٨.

(٢) شرح النووي: ٦/ ٦٥

والسياق لا يعارضهما.

٣. السياق لا يعارض معنى الحقيقة ولا معنى المجاز في العبارات التي تحتمل التوسع بين الحقيقة والمجاز على سبيل التوسع.

٤. مع أن السياق يحتمل الحقيقة والمجاز توسعا فإن القرينة قد تقوم على تقوية أحد الوجهين وتقوية أحد المعنيين على الآخر.

٥. الحقيقة هي الأصل، والأولى الحمل عليه ما أمكن ذلك، إلا إذا قامت القرينة على خلافه.

٦. كل الأمثلة النبوية التي قامت عليها الدراسة والتي أمكن فيها الترجيح، ترجح فيها وجه الحقيقة؛ لأنه الأصل، إلا مثالا واحدًا ترجح فيه الحمل على وجه المجاز، وهو «فتحت أبواب الجنة» لأن الفضل الرباني يكون أكثر وضوحا في الحمل على المجاز.

٧. قد تبقى العبارة النبوية التي فيها توسع بين الحقيقة والمجاز محتملة للمعنين إذا فُقد المرجح لأحدهما على الآخر.

٨. قد تقوم أدلة من خارج النص على رجحان أحد المعنيين، وهذه الدلة قد تكون من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي، أو من شعر العرب.

المصادر والمراجع

- بعد القرآن الكريم.

أولا: المصادر والمراجع:

١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العبّاس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلَّاني (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ.

٢. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري:(ت : ٥٣٨ه)،

تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
٣. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاريّ، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٤. إكمال المعلم بفَوَائِدِ مُسْلِم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٥. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق - والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٦. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس، د ط، ١٩٨٤م.
٧. تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (ت: ٧٨٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤ هـ.
٨. التنوير شرح الجامع الصغير، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح، المعروف بالصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) ،د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٩. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، المعروف بابن الملَقِّن(المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٠. توضيح التلخيص في علم البلاغة، الشيخ العلّامة عبد الكريم الدبان التكريتي

(ت:١٤١٣ه)، تحقيق: طه محمد طه القيسي، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، عمّان - الأردن ٢٠٢١م.

١١. الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط ٤، د ت.

١٣. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د ط، ١٣٦٩ه - ١٩٥٠م.

١٤. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ه)، تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط ١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م .

١٥. سنن الترمذي، (الجامع الكبير)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٦. شرح المشكاة للطيبي (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٧. شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.

١٨. شرح صحيح البخاري أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بطال (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (ت: ٨٧٣هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

٢٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢١. صحيح ابن خزيمة ،أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت: ٣١١هـ)،تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٢. صحيح البخاري، (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٣. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.

٢٤. علم الدلالة ، لمنقورعبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، بيروت، دمشق، ٢٠٠١م.

٢٥. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، أ.د. هادي نهر، تقديم الدكتور: علي حمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٦. فتح المنعم شرح صحيح مسلم، أ. د. موسى شاهين لاشين، دار الشروق، مصر، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٧. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب

الإسلامي، ط١، ١٩٩٢ م.
٢٨. قوت المغتذي على جامع الترمذي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، رسالة الدكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين،إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، ١٤٢٤ هـ.
٢٩. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت: ٨٩٣ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٣٠. كوثر المعاني الدراري في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الشنقيطي (ت: ١٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٣١. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور(ت:٧١١ه)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د ط، دت.
٣٢. اللسانيات وأسسها المعرفية، د.عبد السلام المسدي، المؤسسة التونسية للنشر، ١٩٨٦م.
٣٣. المسالك في شرح موطأ مالك، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، دَار الغَرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:

٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، و عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥. معالم السنن أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

٣٦. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سوريا، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٧. منحة الباري بشرح صحيح البخاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

ثانيًا: البحوث والدوريات:

- ظاهرة التوسع في المعنى في اللغة العربية - دراسة لنماذج قرآنية، د.بلقاسم باعرج، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس: ٢٠٠٦م.